المثقفون المصريون، الإسلام السياسي والدولة (*)

ألكسندر فلورس

١ ـ المشكلة:

هدف هذه الورقة النظر في مواقف بعض المثقفين المصريين من الإسلام السياسي؛ وبشكل مباشرٍ أو غير مباشر من الدولة. والفترة الزمنية التي تجري فيها معالجة تلك المواقف تقع في منتصف الثمانينات، مع ما يتصل بذلك من نقاشاتٍ وجدالياتٍ دارت في تلك الفترة في الموضوع نفسه. وسنحاول التركيز على آراء عددٍ من المثقفين اليساريين، ممن اتخذوا مواقف واضحةً في تلك النقاشات ومن تلك المواضيع في قلب اليسار المصري. ونعني **بالإسلام** السياسي، الحركات الإسلامية في تشكلاتها المختلفة، وبرامجها المتعددة والمتباينة. أما المقصود **بالدولة** في المعالجات، فالدولة المصرية في الحقبة الحالية.

٢ ـ السياق:

حاولت السلطة المصرية مطالع الثمانينات إيقاف تقدم الإسلاميين، الذين كانوا يكسبون في المجال الاجتماعي المصري منذ السبعينات. ويرجع ذلك في جزءٍ منه إلى التشجيع الذي كانوا يلقونه من النظام نفسه، وإلى «الجو

(*) محاضرة ألقيت في المؤتمر الثالث للحياة الثقافية في المشرق العربي الحديث والمعاصر، بون بألمانيا الاتحادية، من ٥ إلى ٨ ديسمبر، ١٩٩٠.

الإسلامي» الذي بدأ يمتدُّ ويستتبُّ آنذاك (مثل المشاركة الواسعة في صلوات الجمعة، وانتشار اللِّحى والحجاب. . الخ). وقد اندفعت الدولة المصرية باتجاه مواجهة الإسلاميين بعد أن كثرت حوادث الاصطدام مع الشرطة، والتحرش بالأقباط؛ فكان أن رأى المسؤولون المصريون ضرورة وضع حدٍّ لتلك المظاهر العنيفة في الإسلام السياسي الصاعد. واتخذ ذلك صورة مقاربتين متناسقتين. أُولاهما تمثّلت في قمع مظاهر الانفجارات العنيفة، وزجّ الكثيرين من المشتَبَه فيهم في السجون؛ لإخافة ذوي الأمزجة الراديكالية من الشبان. وتابعت السلطة إجراءاتها فحاكمت قَتَلَة السادات، وسحبت مشاريع القوانين التي جرى تقديمها في السبعينات للتلاؤم مع الشريعة الإسلامية. . ومن جهةٍ ثانيةٍ اهتمت السلطة بالأبعاد الثقافية للإسلام السياسي. فنظَّمت حملةً إعلاميةً صاخبةً للرأي العام انغمست في مجادلاتٍ كلاميةٍ (لاهوتية) من طرفٍ واحدٍ لنقض دعاوى الإسلاميين المتطرفين، وإظهار مخالفاتهم للإسلام الصحيح، وإعطاء نفسها وسياساتها لوناً إسلامياً يحول دون مهاجمتها من هذه الناحية.

وقد أمكن بالفعل تبطيء حركة الإسلام الحزبي بمصر. لكنه لم يستسلم بأيِّ حال. بل الأحرى القول إنه حفر خنادقه ويُعدُّ للقيام بحرب جبهات. فما تزال الحركات الإسلامية الراديكالية حاضرةً بمصر. ولها جمهورٌ واسعٌ. وقد أعادت بعضها ـ تحت وطأة حملات السلطات ـ تنظيم نفسها، والتنسيق فيما بينها، والتعاون في فعاليات مشتركة، كما طوَّرت ميكانزماتٍ لمدّ سيطرتها على مناطق وفئات شعبية ومؤسسات تزيد من تأثيرها، وتحصّن حركتها في مواجهة السلطات. ومن المؤسَّسات التي استطاع الإسلاميون اختراقها مؤسسة البرلمان. فقد حقّقوا حضوراً علنياً فيه عام ١٩٨٤ ووسّعوا من هذا الحضور عام ١٩٨٧. كما أنهم سيطروا على قسمٍ من وسائل الإعلام؛ بما في ذلك بعض وسائل الإعلام «الرسمية»، أي التي تملكها الدولة.

أما الصراع بين الدولة والحركات الإسلامية فمضمونُهُ: التغيير أو الإبقاء على الوضع الراهن. أما الإسلاميون فيناضلون لتغيير البنية السياسية الحالية باتجاهٍ إسلامي. والوضع المثالي المرجو لديهم هو الوصول إلى السلطة، وإعادة

بناء الدولة على نهجٍ إسلاميٍّ؛ وإن تكن معالم ذلك النهج تفتقر للوضوح. بيد أنّ أكثر الإسلاميين وصلوا لاقتناعٍ مؤدّاه أنهم لن يصلوا للسلطة. ولذا فقد صعّدوا من دعايتهم لما سمّوه «الدولة الإسلامية». ويعني هذا أنهم يدعون لدولةٍ ليس من الضروريّ أن يكونوا مسيطرين فيها؛ لكنها تتضمن عناصر إسلامية أساسية وبخاصةٍ القانون. ومن هنا دعوتهم لتطبيق الشريعة. والشرط لذلك - وهم يعلمون أنّ هذا أمرٌ غير مرجّح - الاستبدال بالقانون المدني السائد حالياً. وهكذا يتحول «النضال» إلى هدفٍ بحدّ ذاته. كما تظهر في ساحة السياسات أنواعٌ جديدةٌ من النقاش، وتدخل مصطلحاتٌ جديدةٌ. ويتحشّد حول المطلب جمهورٌ واسعٌ يجعل من الدعوة للهدف مسألةً أنجح من الناحية السياسية من الوصول للهدف نفسه. وهذا من وجهة نظري هو سببُ دعوة الإسلاميين لاعتناق مبادىء الشريعة بشكلٍ عامٍّ دونما تفصيلٍ أو حرفيةٍ. ذلك أنهم إذا حصلوا على اعترافٍ عامٍّ بذلك؛ أمكنهم الوصول إلى تغيير قواعد اللعبة السياسية، وحقّقوا نصراً سياسياً.

أما والأمر كذلك. فالواضح أنّ الصراع على النفوذ هو إلى حدٍّ كبيرٍ صراعٌ على تملك أدوات ووسائل الدعاية الإعلامية أو السيطرة عليها. أمّا الطرف المهتمُّ بالإبقاء على الوضع الراهن (البنية السياسية والمدنية الحالية) فالسلطة السائدة متمثِّلةً بالحكومة الراهنة. ويواجه هذا الطرفَ الحركةُ الإسلاميةُ العامةُ بمختلف شرادمها وتياراتها. أما الأحزاب السياسية الموجودة، فتختلف مواقفها من هذين الطرفين الرئيسيين. فالحزب الوطني الديمقراطي وحزب الوفد؛ يؤيدان بشكلٍ عامٍّ بقاء النظام الحالي؛ لكنهما لا يملكان في هذا الصدد تحليلاً متناسقاً يعلّل موقفهما العامّ. فالحزب الوطني يقدّم تنازلاتٍ كبيرة للدعائية الإسلامية (من خلال صحيفته الأسبوعية: اللواء الإسلامي). والوفد كان أداةً ساعدت «الإخوان المسلمين» في دخول البرلمان لأول مرةٍ عام ١٩٨٤. ويؤثر كُلٌّ من حزب العمل الاشتراكي والليبراليين والأمّة التغيير باتجاهٍ إسلامي. وقد تحالف الحزبان السابقان مع «الإخوان المسلمين» في انتخابات العام ١٩٨٧. أمّا حزب **التجمع** (اليساري) فهو مبدئياً ضدّ النظام القائم، لكنه لا يدعم التغيير

بالاتجاه الذي يريده الإسلاميون. فبالنسبة **للتجمع** الترجُّحُ بين أهون الشرين. ونعرض فيما يلي من صفحات لمحاولات **التجمع** الإجابة على الخيار الأقلّ سوءًا.

٣ ـ المثقفون:

تنبهت قلَّةٌ من المثقفين المصريين أواسط الثمانينات «لخَطَر» الاتجاه الذي يسير فيه الإسلاميون المصريون؛ فحاولت تلك القلَّة الإجابةَ على هذا التحدّي المهدِّد. وفيما يلي عرضٌ موجزٌ لتدخلات تلك القلّة، وطبيعة فهمها للموقف. ويمكن القول مبدئياً إنّ كلّ هؤلاء المذكورين هنا يؤثِرون «الدولة المدنية»؛ لكنهم ينقسمون إلى مؤيّدين للوضع القائم أو معارضين له.

أولُ هؤلاء فرج فوده. وهو مؤيِّدٌ راديكاليٌّ للوضع الراهن. فقد خرج من **الوفد** عندما تحالف الوفديون مع «الإخوان المسلمين» مطالع العام ١٩٨٤. ومنذ ذلك الحين، بل قبل ذلك؛ استمر فوده في إرسال النذير من «الخطر الإسلامي» الذي رأى فيه بالدرجة الأولى خطراً سياسياً يتهدد الدولة الحالية بالدمار، ويضرب البنية المدنية القائمة، و«قواعد اللعبة» فيها. وتتركز تدخلاته في «فضح» المشروع الإسلامي، وتحشيد كلّ الآخرين (الحكومة، والأحزاب، وبعض المثقفين، و«المجتمع المدني») لليقظة، ومواجهة الخَطَر القادم. ويملك فوده فهماً جيداً للأبعاد السياسية للظاهرة الإسلامية؛ لكنه لا يبذل جهداً ملحوظاً في تحليل الأصول الاجتماعية لتلك الظاهرة. كما أنه لا يمتلك مشروعاً للتغيير الاجتماعي يمكن أن يشفي من «الشيطان الإسلامي». ولذا يستمرّ في عرض حلوله القصيرة الأمد. وقد جرّب أن يحوّل إنذاره إلى حركةٍ أو جبهةٍ عامةٍ تضمُّ أعداء «المشروع الإسلامي»؛ لكنه لم ينجح في ذلك؛ ربما لمقاساة الكثرة الكاثرة من الواقع بحيث يستحيل حشدها للدفاع عنه. ومع ذلك يبقى فرج فوده مهماً بحسبانه الأكثر صراحةً وجرأةً في الهجوم على «المعسكر الإسلامي».

أمّا صلاح حافظ، وهو صحفيٌّ يكتب في صحف الحكومة، فقد حذَّر

مرتين على الأقلّ من «الخطر الإسلامي» وبطريقةٍ دراماتيكية. ففي مقالةٍ بأكتوبر ١٩٨٦ اتهم أحزاب المعارضة بأنها في الحقيقة حليفة لإيران[١] ـ مما دفع عدة كتّاب للردّ بعصبيةٍ على هذا الاتهام[٢]. وفي مقالةٍ أخرى له في إبريل ١٩٨٧ دعا تحالف اليسار المصري للوقوف مع الحزب الحاكم لمواجهة «التحالف الإسلامي»[٣]. وقد أدّى ذلك إلى نقاشٍ داخل اليسار نعود إليه فيما بعد.

وفي الاتجاه نفسه مضى الروائي عبدالرحمن الشرقاوي؛ عندما دعا في يوليو ١٩٨٥ لجبهةٍ وطنيةٍ واسعةٍ في مواجهة من سمّاهم «المبشرين باسم الدين»[٤]. والسياق الذي دفعه لتلك الدعوة الحملة آنذاك من أجل تطبيقٍ فوريٍّ للشريعة. وكان المخطّط أن تبلغ تلك الحملة ذروتها في «مسيرةٍ خضراء» منعتها السلطات. وكان من نتائج دعوة الشرقاوي هذه إجابةٌ سلبيةٌ واضحةٌ من جانب حزب التجمع (تأتي فيما بعد).

ويُعتبر فؤاد زكريا أحد أكثر الكتّاب متابعةً لنقد الإسلاميين. ويلاحظ المتتبع تطوراً معيناً في خطابه في مواجهة الحركة الإسلامية. فباعتباره كاتباً ليبرالياً تنويرياً تأمل الظاهرة الإسلامية من وجهة نظرٍ وطنيةٍ، ووصل إلى حكم سلبيٍّ عليها. لكنه في تحليله لتطورات الفكر والصراع في الساحة السياسية ما كان يعير المسائل الاجتماعية والسياسية غير اهتمام ضئيل. على أنه منذ العام ١٩٨٥ بدأ يتجه للنقد الاجتماعي والسياسي. فقد التقط الأبعاد الأخرى للظاهرة، ووسّع رؤيته من مجرد التوجه العقلاني إلى الموقف العلماني الشامل؛ بما في ذلك الجوانب الفكرية للبعد الاجتماعي/السياسي. والتطور الذي لاحظناه يظهر في عدة مداخلاتٍ كتبها فؤاد زكريا كلها عام ١٩٨٥[٥].

(١) صلاح حافظ: في جيب إيران؛ أخبار اليوم ١٨/١٠/١٩٨٦.
(٢) عادل حسين: نحن والتنظيمات الإسلامية؛ الشعب ٢١/١٠/١٩٨٦ ـ محمد عبدالقدوس: التكفير على الطريقة الإسلامية؛ الشعب ٢٨/١٠/١٩٨٦.
(٣) صلاح حافظ في الأهرام ١/٤/١٩٨٧.
(٤) عبدالرحمن الشرقاوي: لا بد من الجبهة؛ الأهرام ٦/٧/١٩٨٥.
(٥) فؤاد زكريا: الفلسفة والدين في المجتمع العربي المعاصر؛ المستقبل العربي ٨/رقم ٧٦، يونيو

وكان وحيد رأفت، نائب رئيس حزب الوفد آنذاك، قد دافع أوائل عام ١٩٨٤ عن تحالف الوفد مع الإخوان[٥أ] ثم تابع ذلك الدفاع في ندوةٍ بأكتوبر ١٩٨٥ نافياً وجود «الخطر الإسلامي»، ونافياً أن يكون العلماء قد تحولوا إلى «كهنةٍ لآمون»[٦]. وعاد للمسألة نفسها في سلسلة مقالاتٍ في مايو ويونيو ١٩٨٦ فتحدث عن تراث حزب الوفد الذي كان يقدّم الولاء الوطني على الولاء الديني[٦أ]، ورأى في خطوة الوفد التحالفية إصلاحاً وتصحيحاً للسابق. ووقع في تناقُضاتٍ ظاهرةٍ مُماثلةٍ في ندوةٍ أقامتها صحيفة «اللواء الإسلامي» أواخر العام ١٩٨٦[٧]. وقد أظهر ذلك كُلُّه الموقف المترجرج الذي أُوقع فيه الوفد نفسه بخطوته التحالفية تلك.

وهناك، بالإضافة إلى الذين ذكرتُهم، عدةُ كتّاب، ذوو توجهاتٍ علمانيةٍ عامة، لم يشاركوا بشكلٍ مباشرٍ، في الحملة على الإسلام السياسي، لكنّ ظواهر معينة في ذاك الإسلام، أثارت انزعاجَهم فتدخّلوا لإدانتها. من أمثلة ذلك تدخل زكي نجيب محمود في التعليق على قضية الحجاب[٨]. وصدام يوسف إدريس مع الشيخ الشعراوي[٩]، وجدله مع خالد محمد خالد[١٠].

١٩٨٥، ص ٩٢ - ١١٤؛ والكاتب نفسه: المسألة الدينية في مصر المعاصرة؛ الأهرام ١٩٨٥/٧/٢٩، ١٩٨٥/٨/١٢. وقد أعاد الكاتب نشر المقالة في كتيِّبه: الحقيقة والوهم في الحركات الإسلامية المعاصرة (القاهرة/باريس ١٩٨٦) ص ١١٧ - ١٥٦؛ والكاتب نفسه في ندوة التطرف السياسي الديني في مصر؛ مجلة فكر ٢/رقم ٨، ديسمبر ١٩٨٥، ص ٣٢ - ١١١.

(٥ أ) وحيد رأفت: الرد على بعض التساؤلات: الوفد ١٩٨٤/٣/٢٩.

(٦) الندوة، مرجع مذكور سابقاً، ص ٧٣ - ٧٤، ٩٢ - ٩٤.

(٦ أ) وحيد رأفت: الانتماء والولاء لمن؟؛ الوفد ٥/١٥ و٥/٢٢ و٥/٢٩ و٦/٥، ٦/١٢ و٦/١٩ و١٩٨٦/٦/٢٦.

(٧) أول مواجهة بين علماء الإسلام ودعاة العلمانية؛ اللواء الإسلامي ١٢/١٨ و١٢/٢٥ /١٩٨٦ و١/١، ١/٨ و١/١٥ و١٩٨٧/١/٢٢.

(٨) قارن Revue de la presse égyptienne 13 July 1984, P. 116 - 126

(٩) يوسف إدريس: فقر الفكر وفكر الفقر، القاهرة ١٩٨٥، ١٠٣ - ١٠٨؛ والكاتب نفسه: مواقف ومعارك.. حكايتي مع الشيخ شعراوي، المساء ١٩٨٧/٣/٢٢.

(١٠) انطباعات مستفزة، القاهرة ١٩٨٦، ص ١٠٣ - ١٢٧.

وتـدخلات حسـين أحمـد أمـين في منـاسبـاتٍ متعـددةٍ معلّقـاً عـلى بعض أبعـاد الظاهرة(١١).

ولاستكمال صورة الموقف في خضمّ المتغيِّر الإسلامي بمصر في الثمانينات، لا بد من ذكر فهمي هويدي، الـذي يُعتبر عـلى مستوى الـدعايـة السياسيـة، أكثر المتحدثين إقناعاً في «المعسكر الإسلامي». يكتب فهمي هويدي أُسبـوعياً نصف صفحةٍ في صحيفة الأهرام، يدافع فيها باستمرارٍ عن موقفٍ إسلاميٍّ معتـدلٍ، ويدعو إلى تحالفٍ عريضٍ يضمُّ قوى المجتمع تحت الـراية الإسـلامية ـ مُسْتثنيـاً «الشراذم المتطرفة» من الراديكاليين الإسلاميين، والعلمانيين. ففي خـريف العام ١٩٨٦ شنّ فهمي هويدي هجـوماً عنيفـاً على مَنْ سمّاهم العلمانيين المتـطرفين، مقيماً مقارنةً بينهم وبين جماعة الجهاد(١٢). وقد أظهر هويدي دائماً مرونةً واعتـدالاً في أكثر المسائل المعروضة للنقاش شكلاً ومضموناً. لكنه ما كان مستعداً للتنازل في القضايا المبـدئية مثـل تطبيق الشريعـة، أو الطبيعـة الإسلاميـة للدولة. وقـد عـرض دائماً «الكفـاحَ» الجاري بـاعتبـاره صراعـاً بـين مشروعـين حضـاريـين، المشروع الإسـلامي، والآخر الغـربي. وقد فُـرض المشروع الغـربي عـلى العـالم الإسلامي؛ الذي بدأ يتنبَّهُ لما يُحاكُ له، ويستيقظ لاستعادة هويته المفقودة(١٣).

٤ ـ اليسار:

قد يحسُنُ الآن البدء بعرض موقف اليسار الحزبي المتمثّل بشكلٍ أساسيٍّ في حـزب التجمع. والمـواقف المتخذة في الفـترة التي نـدرسهـا مهمـة؛ لأنّ حـزب التجمع في موقفه المعلن معارضٌ للسلطة القائمة باعتبارها تمثّل الشرائح المعوّقـة من البورجوازية المتحالفة مع أمريكا وإسرائيل(١٤). لكنْ من جهةٍ ثانيةٍ فإنّ تهدُّد

(١١) حسين أحمد أمين؛ دليل المسلم الحزين، القاهـرة ١٩٨٣؛ وللكاتب نفسـه: حول الـدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، بيروت ١٩٨٥.

(١٢) فهمي هويدي: تزييف الوعي، بيروت/القاهرة ١٩٨٧.

(١٣) فهمي هويدي: حتى لا تكون فتنة، بيروت/القاهرة ١٩٨٩، ص ٦.

(١٤) أعمال المؤتمر الثـاني للحزب: الـطريق إلى إنقاذ مصر من الفسـاد والطفيلية والتبعية، القـاهرة ١٩٨٥.

البنية السياسية المدنية الموجودة أو القائمة يجلبُ خسارةً على اليسار أيضاً مثلما يجلب على السلطة والفئات العلمانية الأخرى. ووسط هذا التمزُّق بين الإمكانيتين لم يتوصل اليسار إلى اتخاذ موقف واضح من المسألة موضع التأمل. فقد عانى اليسار من تراجع نفوذه في الجامعات مع صعود الجماعات الإسلامية هناك خلال السبعينات. بعدها أظهرت شرائح معينة من ذلك اليسار انجذاباً باتجاه الإسلاميين الراديكاليين في مواجهة الخطر المشترك المتمثل في السلطة القائمة. وقد اتجه تجمع اليساريين هؤلاء في «جبهة الدفاع عن الديمقراطية» للدفاع عن المسجونين المعذَّبين من الإسلاميين. وكانت سنواتٌ قد مضت قبل أن يضطر تحالف اليسار لاتخاذ موقف من التطورات المتعلقة بصعود الإسلاميين. فعندما نقد حسين أحمد أمين أواخر العام ١٩٨٤ اليسار (والأحزاب الأخرى) لتراجعهم في وجه الإسلاميين، ما كانت هناك ردة فعلٍ ملحوظةٍ من جانبهم. فيبدو أنّ حزب التجمع بالذات كان يتجنب مناقشة المشكلة علناً. وعندما أثار حسين أحمد أمين في الفترة نفسها موضوع الحجاب كانت ردة الفعل من جانب التجمع مثيرةً للاهتمام: لقد كانت الإجابة سلبية(١٦). بل إن كاتباً أشار آنذاك إلى أنّ مقالات حسين أحمد أمين أثارت السخط والغضب في أوساط التجمع. فقد وصم خليل عبدالكريم مقالات حسين أحمد أمين بأنها هروبٌ طفوليٌّ من الكفاح ضد الشرور الحقيقية في المجتمع(١٧). وكانت المناسبة الثانية التي تطلبت ردَّ فعلٍ من اليساريين دعوة الشرقاوي لجبهةٍ وطنيةٍ عريضةٍ في وجه الإسلاميين. وكان الشرقاوي قد صوَّر الجبهة التي يدعو إليها باعتبارها تحالفاً ضدّ عدوٍ خارجيٍّ أو مدعومٍ من الخارج(١٨). ويبدو أنّ تلك الدعوة كانت مدعومةً من النظام أو ممثليه في شرائحه العليا لمواجهة المعارضة الأصولية تحت راية الإسلام. وعلى أيّ حالٍ؛ فقد كرر

(١٥) حسين أحمد أمين: عن الانتهازية والأحزاب السياسية، الأهالي ١٩٨٤/١١/٧.

(١٦) Revue de la presse, 15 March 1985, P. 40 - 63.

(١٧) مقابلة مع صلاح عيسى في ١٩٨٧/١/٢٢؛ خليل عبدالكريم في الأهالي ١٩٨٤/١٢/١٩.

(١٨) قارن بالملاحظة رقم ٤.

الشرقاوي دعوته في عدة مناسباتٍ في مقالاتٍ وندواتٍ، وطالب بإجابةٍ من جانب اليسار. وعلى تلك الدعوة المتكررة أجاب حسين عبدالرازق، رئيس تحرير **الأهالي**، الصحيفة الناطقة باسم حزب التجمع آنذاك. وتركزت إجابته في الذهاب إلى أن الخصم الرئيسي الذي ينبغي التحالف ضدّه هو النظام الذي يزيد الأثرياء ثراءً والفقراء فقراً، والذي يتحالف مع أمريكا وإسرائيل. فجبهة الإنقاذ الوطني التي ينبغي أن تُقام، ستكون ضد تحالف أمريكا وإسرائيل وبورجوازية الدولة التابعة(٢٠). أمّا الراديكالية الإسلامية فهي خطرٌ ثانويٌّ، ومواجهتها تكون بالاتجاه لحلّ المشكلات الاجتماعية الحقيقية. وقد أدّت هذه الإجابة لردة فعلٍ عنيفةٍ من جانب الشرقاوي، والمزيد من الجدل الكتابي. ولم تصل النقاشات في مسألة الجبهة إلى شيء. وهكذا رفضت قيادة التجمع والأحزاب الأخرى أن تقف مع الحكومة في مواجهة الإسلاميين ـ فأكّدت بذلك على مواقفها التقليدية من النظام القائم، وتحليلاتها المعروفة للموقف السياسي / الاجتماعي.

ولأنّ النقاشات والجدالات الجارية أواسط الثمانينات لم تصل إلى شيءٍ؛ فقد تجددت قبل وبعد انتخابات العام ١٩٨٧. إذ عاد صلاح حافظ فاقترح جبهةً بين تحالف اليسار والوفد والحزب الوطني في مواجهة الإخوان المسلمين وحزبي الأحرار والعمل المتحالفين معهم. ومثلهم عام ١٩٨٥ فقد رفض اليساريون فكرة الجبهة، وكرروا تحليلهم المعروف للموقف(٢١). وكان يمكن أن تتوقف النقاشات عند هذا الحدّ لو لم يتدخل فؤاد زكريا في الجدل الدائر(٢٢). فقد قَدَّم بديلاً ممكناً متمثّلاً في معارضة النظام والإسلاميين أو الخطر الإسلامي في الوقت نفسه. فمن وجهة نظره يشكّل الإسلاميون والحكم القائم وجهين

---

(١٩) حسين عبدالرازق: ملاحظات أولية حول الدعوة إلى الجبهة؛ الأهالي ١٩٨٥/٨/٢١؛ وللكاتب نفسه: نعم لجبهة ضد التبعية والطفيلية والفساد؛ الأهالي ١٩٨٥/٨/٢٨.

(٢٠) الأهالي ١٩٨٥/٨/٢٨.

(٢١) محمد سيد أحمد في الأهالي ١٩٨٧/٤/٥.

(٢٢) فؤاد زكريا: اليسار والتيار الإسلامي؛ الأهالي ١٩٨٧/٤/٢٩.

لعملةٍ واحدةٍ، ولن تنتهي التبعية للولايات المتحدة بوصول الأصوليين للسلطة. كلُّ ما في الأمر أنّ وصولهم للسلطة أكثر خطراً ودماراً لأنه يحطّم البنية الاجتماعية/السياسية القائمة، ويقضي على إمكانية وشروط مواصلة الكفاح. فالسلطة القائمة تجب مكافحتها لكنها أهونُ الشرين؛ ومن هنا فإنّ مكافحة الإسلاميين تملك أولويةً لا يمكن المحيد عنها.

وتبعت تلك المداخلة من جانب فؤاد زكريا عدة مقالات من جانب أعضاء في حزب التجمع وقراء الأهالي؛ تعلّق على دعوة زكريا أو تحليله للموقف. وقد أحصيتُ أحد عشر مقالاً(٢٣) منها ستةٌ تعرض حججاً مختلفةً لرفض مقولة زكريا، وتقدّم الكفاح ضد الحكم(٢٤). وتدعو واحدةٌ فقط من تلك المقالات لضمّ الحزب الوطني للجبهة المقترحة(٢٥). بينما ترفض ذلك عدةٌ من المقالات المذكورة. وهناك كاتبان في السلسلة يريدان ضمَّ كلِّ قوى التعقل والتقدم والحرية إلى الجبهة. وهناك أخيراً كاتبان يدعوان اليسار لمكافحة الإسلاميين منفرداً ودون الدخول في مخالفاتٍ جبهويةٍ مع قوىً أخرى(٢٧). وبين المقالات الرافضة لمكافحة الإسلاميين ثلاثٌ كتبها أعضاء قياديون في حزب التجمع(٢٨). وحجتهم في ذلك أنّ الخطر الإسلاميّ مزعومٌ وليس حقيقياً. ويرى أحد أولئك الكتّاب أنّ التيار الرئيسيّ في الحركة الإسلامية (الإخوان المسلمون) يمثل شريحةً من شرائح البورجوازية الكبيرة المسيطرة، وتنبغي مكافحته باعتباره كذلك(٢٩). لكنّ بين كتّاب المقالات مَنْ رأى في الإسلاميين الراديكاليين حلفاء محتملين(٣٠). ورأى

---

(٢٣) شارك في النقاش في الأهالي: عبدالستار الطويلة، وميلاد حنا، وصلاح عيسى، وعبدالغفار شكر، ومصطفى عبدالغني، ويونان لبيب رزق، وأحمد عبدالحميد شرف، ومحمد عامر، وعادل مشدّ، وكامل ابراهيم حسن، وعماد عبدالرؤوف أبو طالب.

(٢٤) مقالات عيسى وشكر وعبدالغني وشرف وعامر وحسن.

(٢٥) عبدالستار الطويلة.

(٢٦) حنا ورزق (وكلاهما قبطي).

(٢٧) مشد وأبو طالب.

(٢٨) عيسى وشكر وعامر.

(٢٩) شرف.

(٣٠) عامر؛ وبوضوحٍ شديد.

كاتبٌ من هؤلاء أنّ مكافحة الإسلاميين الأصوليين ينبغي أن تُترك لممثلي الإسلام المستنير (وهو أمرٌ يدّعيه التجمع لنفسه). إنّ المطلوب مواجهة الراديكاليين من جماعات الإسلام السياسي على أرضهم، ومن جانب إسلاميين عقلانيين. أمّا الهجوم عليهم من مواقع غير إسلامية فإنه سيقوّي جانبهم ويُكسبهم أرضاً جديدة(٣١). والمثير للاهتمام أنّ أحد الكتّاب قارن بين الكفاح ضد الإسلام السياسي، والكفاح ضد الفاشية عشية الحرب الثانية. وقد استغرق اليسار وقتاً طويلاً آنذاك حتى أدرك يومها أنّ المسألة تتجاوز الصراع الطبقي(٣٢).

وتشير تلك النقاشات إلى أنّ اليسار ممثلاً في التجمع ـ ما يزال يرى أنّ النظام القائم هو العدوّ الرئيسي. بيد أنّ الأمر في نقاشات صحيفة الأهالي يأخذ مطالع التسعينات أشكالاً أكثر جداليةً وتعقيداً. ولم تصل الأمور من هذه الناحية إلى مستقرٍّ. إذ في صيف عام ١٩٩٠ أثيرت المشكلة من جديد في ندوةٍ لقادة اليسار، وعولجت بطرائق جدلية غير شافية(٣٣). ويعني هذا في النهاية أنّ الظاهرة الإسلامية هي ظاهرةٌ قويةٌ ومؤثّرةٌ ومستمرةٌ أكثر بكثير مما أراد اليسار الاعتراف به في البداية.

---

(٣١) عيسى في الأهالي ١٣/٥/١٩٨٧.

(٣٢) رزق في الأهالي ٢٧/٥/١٩٨٧.

(٣٣) ندوة: رؤية اليسار لموقع الأصوليين الإسلاميين على الخريطة الطبقية والسياسية؛ اليسار رقم ٨، أغسطس ١٩٩٠، ص ٤٣ ـ ٥٨، رقم ٨، نوفمبر ١٩٩٠، ص ٤٣ ـ ٥٨.